

متطلبات ملف الشباب في الولاية الثانية للرئيس من منظور اقتصادي

إيمان موسى

باحثة متخصصة في سياسات وبرامج
الحماية الاجتماعية

أما عن الإجراءات التي أُتخذت في مجال التمكين الاقتصادي للشباب في الولاية الأولى للرئيس «عبد الفتاح السيسي»، فمراجعة ملف الشباب في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي اعتمدت الدولة على البدء فيها تزامناً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأته الدولة مطلع ٢٠١٤، فإن أحد مكونات سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية هي برامج سوق العمل، والتي تركز بشكل رئيسي على الشباب والمرأة، وتدريبهم وتوظيفهم من جانب الدولة، كذلك برامج التأمين الاجتماعي مثل إعانات البطالة.

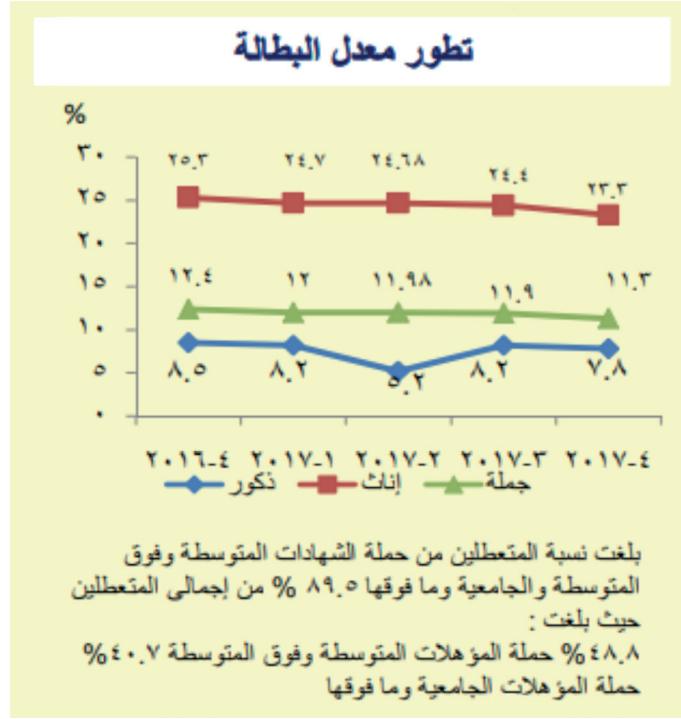
ومن خلال مراجعة الولاية الأولى للرئيس يمكن القول إن المبادرات التي تم طرحها فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بغائده لا تتجاوز ٥٪، وفي توجيهات الرئيس في أحد المؤتمرات التي أعلن فيها أن ٢٠١٦ «عام الشباب»، لا بأس بها، فمن خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم ضخ تمويلات تقارب ٥ مليارات جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، خلال العام الماضي ٢٠١٧، استفاد منها ٢٩٥ ألف مشروع حيث عملت الحكومة على تنفيذ برامج لزيادة فرص العمل مثل برامج التدريب المتخصصة للشباب وبرامج المساعدة في البحث عن عمل، كذلك اتخذت الحكومة المصرية إجراءات لتشجيع المرأة على العمل فتضمنت موازنة ٢٠١٦/ ٢٠١٧ مخصصاً قدره ٢٥٠ مليون جنيه لزيادة دور الحضانه العامة، مع زيادة هذا الإنفاق إلى ٥٠٠ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨.

شهدت الفترة الرئاسية الأولى (٢٠١٤-٢٠١٨) اهتماماً واضحاً بملف الشباب بشكل عام، وضرورة تأهيلهم. وظهر هذا الاهتمام في المشروعات والمبادرات التي أطلقها الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، ووجه الحكومة بجهاتها المختلفة بتنفيذ هذه المشروعات والمبادرات ووضعها محل التنفيذ، ومتابعتها وعرض كافة مستجداتها على رئاسة الجمهورية.

ومن خلال استعراض الفترة الرئاسية الأولى سريعاً، يمكن الوقوف على بعض المحطات المهمة في ملف الشباب، ففيمما يتعلق بتمكين الشباب للقيادة، نجد قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٠١٣، الذي جاء تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية، بتكليف الوزراء باختيار من ٢ إلى ٤ معاونين لهم من الشباب، مبادرة البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، التي تحولت سريعاً لحقيقة، وتخرج على أثرها آلاف من الشباب تم توزيع عدد منهم في المراكز القيادية في مختلف جهات الدولة.

وكذلك قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الأكاديمية الوطنية لتأهيل الشباب، ونية رئاسة الجمهورية وفق ما تردد، في إعداد نموذج آخر للشباب فوق ٣٠ عاماً لتكوين قاعدة مختلفة يمكن الاستعانة بها كمساعدين ونواب للوزراء. ثم تأتي لتجربة مؤتمرات الشباب، والتي منحت - عن تجربة شخصية - الفرصة للشباب لعرض رؤاهم ومقترحاتهم وأفكارهم على رئيس الجمهورية شخصياً، ونماذج المحاكاة والتي أضافت للشباب مهارات التواصل والتفاوض وابتكار آليات وحلول للمشكلات.

شكل رقم (1)



سيستمر الدعم الممنوح للقيادات الشباب بالوزارات والجهات المختلفة؟.

وأيضاً قياساً على ذلك على مستوى الوزراء، هل هناك ضمانات لاستدامة تمكين ودعم القيادات الشابة التي تم اختيارها وأثبتت جدارة وكفاءة في إدارة المهام الموكلة إليها، في وزاراتهم ومؤسساتهم المختلفة التي يعملون بها. ومن التجربة الشخصية في هذا الشأن، يمكن القول إنه لا توجد هذه الضمانة التي تحمي هؤلاء من يرغبون في مساعدة الرئيس في بناء الوطن على النحو الذي أراده منذ توليه السلطة، وبالبحث عن نماذج متعددة في جهات الدولة يمكن التأكد من انعدام هذه الضمانة. لذا لا بد من وضع هذه النقطة محل اهتمام لدى مؤسسة الرئاسة وبحث كيفية رصدتها وتحقيقها، وكذلك بحث كيفية التعامل مع الوزراء والمحافظين ممن يدعون أمام الرئيس أنهم مشغولون بأهمية تمكين الشباب، ويعملون على إقصائهم بمجرد التفات الرئيس عنهم للاهتمام بشئون أخرى في الدولة، ظناً منه أنهم على قدر المسؤولية. ولعل وجود هذه الضمانة يجعل للشباب الذي يتخرج من

ولكن يظل التساؤل عما إذا كانت هذه الخطوات كافية لاستيعاب الشريحة العمرية الأكبر من المجتمع، وبعبارة أدق هل نجحت هذه الخطوات والإجراءات في استقطاب واحتواء الشباب المصري، وتوعيته سياسياً واقتصادياً؟.

هذا ما ستجيب عنه السطور القادمة، بحيث يمكن الوقوف على ما يحتاجه الشباب من الرئيس في ولايته الثانية، بعيداً عن نغمة المزايدة التي يتبعها البعض ظناً منهم أنها تحمي الوطن من الفتن والمؤامرات، وتمسكاً بنص خطاب الرئيس فور فوزه في السبق الانتخابي، بضرورة الحوار وحرية الرأي والمشاركة بما لا يفسد للوطن قضية.

في البداية، وقبل الخوض في الإجابة عن التساؤل السابق، تجدر الإشارة إلى أن تمكين الشباب للقيادة لا يمكن أن يعتمد فقط على مبادرة ونية طيبة من رئيس الدولة، دون ترسخها في من حول الرئيس من وزراء ومحافظين ومسؤولين، حيث لا بد من البحث عن وسيلة تحفظ استمرارية واستدامة التمكين، وعدم اعتماده على وجود شخص بعينه، حيث يتبادر للذهن تساؤل حول إذا لم يفز الرئيس بالولاية الثانية هل كان

أولويات الفترة الرئاسية الثانية

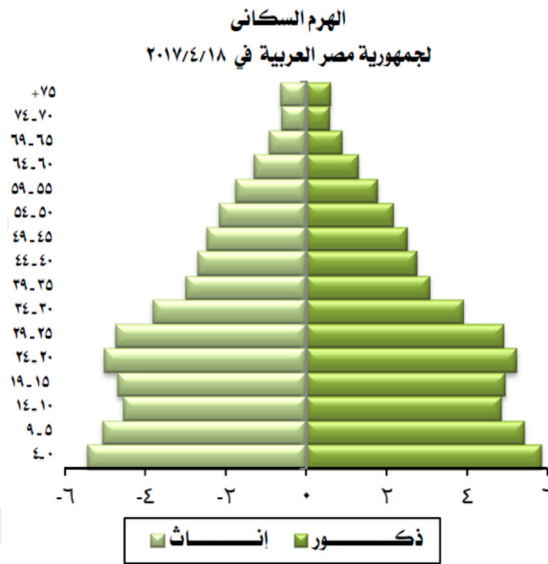
للعام، إلى ٩, ١٢٪ في الربع الرابع، وأيضاً تراجع على مستوى الريف من ٨, ١٠٪ إلى ١, ١٠٪، وقد أسهم هذا التراجع في انخفاض المعدل العام للبطالة على مستوى الجمهورية في ٢٠١٧.

ولكن بتقييم نتائج هذه البرامج في ضوء الهرم السكاني، وحجم فئة الشباب بالمجتمع، في ضوء تطور معدلات البطالة والتضخم، والإجراءات الاقتصادية التي تنوي الحكومة اتخاذها في الفترة القادمة، يمكن القول إنه مازال أمام الدولة

البرنامج الرئاسي أو الأكاديمية الوطنية للشباب على ثقة من أنه سيجد منفذاً ليحقق من خلاله ما عكف على دراسته على مدار شهور طويلة، من مبادرات ومقترحات ورؤى.

أما عن الجهود التي تمت في مجال برامج سوق العمل، وتمكين الشباب اقتصادياً، كأحد مكونات سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، فيمكن وصف هذه الجهود، بالخطوة الإيجابية في إطار اهتمام الدولة بتطبيق سياسات حماية اجتماعية شاملة. فقد تراجع عدد عاطلين من ٣, ٥٠٣ مليون متعطل

شكل رقم (2)



الكثير لتقديمه للشباب من الناحية الاقتصادية، خاصة للفئة من ١٩ إلى ٣٥ التي لا بد من توفير فرص عمل مناسبة لها. وبالنظر إلى ما تم إنفاقه من تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد ضخ البنك المصري ما يزيد على ٥٦ مليار جنيه في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري، ومن المخطط أن تصل إلى ٢٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠، وفقاً لمبادرات البنك المركزي المصري. بلغ حجم التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ٤٩ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠١٧ وفقاً لتقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي. وأوضح التقرير أن التمويل ارتفع خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢٧ مليار جنيه، وتم منح

خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، إلى ٣, ٣ مليون متعطل في الربع الرابع لذات العام، وذلك بعد دخول ٢٠٠ ألف عاطل لسوق العمل على مدار العام، كما جاءت أبرز أسباب تراجع معدل البطالة خلال العام الماضي أيضاً، متمثلة في استمرار تنفيذ المشروعات القومية وبعض الأنشطة الاقتصادية التي اجتذبت عدداً كبيراً من العمالة في الفترة الأخيرة.

وكذلك دخول مشغولين جدد لسوق العمل من الحضر والريف، حيث شهد الحضر والريف تراجعاً مستمراً في معدل البطالة بهما على مدار العام الماضي، إذ تراجع معدل البطالة على مستوى الحضر من ٧, ١٣٪ خلال الربع الأول

والاقتصادية وسياسة العمل. فعلى سبيل المثال على الرغم من أن النص على زيادة الحد الأدنى للأجور أمر مسموح به من منظور اقتصادي ومنظور سوق العمل الأشمل، فربما تترتب عليه آثار سلبية على الشباب من العمال؛ فقد لا ترقى إنتاجية المنضمين الجدد أو حديثاً إلى سوق العمل إلى هذا الحد الأدنى للأجر أو تكون أدنى منه، ما يزيد من الصعوبة التي يواجهها أصحاب العمل في تعيين الشباب. ويمكن أن تخفف الآليات التعويضية المالية أو الاجتماعية من حدة هذه الآثار، بتقليل التكلفة الإجمالية لتشغيل العمال الشباب.

وفي ضوء هذه الخطوات، وكإجابة على التساؤل السابق، يمكن تحديد أهم المحاور التي من خلالها يمكن دعم ملف تمكين الشباب اقتصادياً والتي تتمثل في:

١- محور سوق العمل:

يُعد هذا المحور أحد مكونات سياسات الحماية الاجتماعية، وهذا يعني ضرورة تركيز الدولة خلال السنوات القادمة على إحداث نقلة نوعية في هذا المحور، تماشيًا مع النتائج التي من المتوقع حدوثها مع استمرار قرارات الإصلاح الاقتصادي، وفي ظل حقيقة تقول إن نسبة العاطلين عن العمل بين الشباب التي تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٩) ٦, ٧٩٪ من إجمالي الأيدي غير العاملة في مصر. وتتمثل الإجراءات والآليات التي من المقترح أن تسهم في خفض معدلات البطالة بين الشباب فيما يلي:

- تدعيم برامج الإقراض لتمويل مشروعات الشباب ببرامج تدريب وإعداد لسوق العمل، ولا يقتصر دورها فقط في توفير الموارد المالية في شكل قروض بفائدة منخفضة. لذا يمكن التركيز خلال الفترة الرئاسية الثانية على استحداث وحدة في جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم إنشاؤه بقرار رئاسي متخصصة في تدريب وتأهيل الشباب الراغب في الحصول على قروض من خلال تصميم مشروعات جاهزة بدراسات جدوى اقتصادية ومتخصصين تكون مهمتهم شرح هذه المشروعات وكيفية إدارتها للشباب.

- ربط مخرجات الأكاديمية الوطنية والبرنامج الرئاسي من دفعات الشباب الذي تم تدريبه وتزويده بالمهارات اللازمة، بمبادرات ومشروعات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث إن استراتيجية التنمية المستدامة تعتمد على حجم نمو هذه المشروعات، باعتبارها إحدى أهم ركائز الاقتصاد حيث تمثل نحو ٨٠٪

قروض جديدة بقيمة ٢٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ لتصل قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في يونيو ٢٠١٧ إلى ٤٩ مليار جنيه. وبالنظر كذلك إلى حجم القروض التي منحها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تم الإشارة لها سابقاً، وبمقارنة ما سبق بحجم فئات الشباب من الإناث والذكور في المجتمع، كما هو موضح بالشكل رقم (٢)، وفي ظل معدلات البطالة خلال الأعوام الثلاثة السابقة على التوالي ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، والتي سجلت ٨، ١٢، ٧، ١٢٪، ٩، ١١، والتي رغم أنها انخفضت بما تجاوز ١٪، كما هو موضح في الشكل رقم (١) الذي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الربع الأخير لعام ٢٠١٦، وعام ٢٠١٧، إلا أنها مازالت مرتفعة كثيراً عن النسب الطبيعية والتي تتراوح بين ٤-٥٪، الأمر الذي يعكس أهمية إعادة النظر في سياسات سوق العمل، بضخ مزيد من التمويل لمشروعات الشباب، مع التركيز على شمولية برامج التمويل، لكل متطلبات هذه المشروعات من إجراءات وتراخيص، ويمكن أن تمثل وزارة الاستثمار دوراً مهماً في هذا الشأن، لأن هؤلاء الشباب بمثابة صغار مستثمرين، ويمثلون قطاعاً مهماً في المجتمع، وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالرغم من مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي منحتها الدولة للشباب، فإنها لم تؤتي الغرض منها على النحو المطلوب، ولا بد من خلق بيئة اقتصادية مناسبة لمثل هذه المبادرات، من حيث الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط، وتحديد الجهات المنوط بها إصدارها، كذلك فيما يتعلق بنوعية العمالة الفنية المدربة التي ستحصل على هذه القروض، ونوعية الخدمات التي سيتم تقديمها للمواطنين من خلال مشروعاتهم لضمان استمراريتها، حيث إن التمويل وحده دون دعم كافة أبعاد المشروع، لن يشجع الشباب على خوض تجربة الحصول على قرض لبدء نشاط خدمي أو تجاري أو صناعي، دون شعور منه أن الدولة تسانده بطريقة ابتكارية غير تقليدية.

كذلك من الضروري الاعتراف بأن خبرات الشباب في سوق العمل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنفاذ الفعال لمعايير العمل الدولية والوطنية وشمولها، وينبغي الإحاطة أيضاً بالعلاقة المتداخلة بين سن تشريع العمل والسياسات الاجتماعية

أولويات الفترة الرئاسية الثانية

٢- محور التعليم:

تمثل أهمية هذا المحور في أنه يقوم ببناء رأس المال البشري منذ سن مبكرة، وهذا أمر بالغ الخطورة، وتمثلت نتائجه السلبية في انهيار منظومة التعليم في مصر، والتي مازلات مستمرة حتى اليوم. ولكن تجدر الإشارة إلى البوادر الطيبة في تنبؤي وزارة التربية والتعليم لمنظومة تعليمية جديدة تستهدف إعادة هيكلة النظام التعليمي في مصر، والاهتمام بمخرجات العملية التعليمية، ولكن من المهم في هذه النقطة أن تركز الحكومة على:

- ضرورة حدوث التنسيق بين وزارة التربية والتعليم مع وزارات الدولة المختلفة المعنية بملف الشباب، وكذلك مع الجهات المسؤولة عن برامج سوق العمل للشباب، حتى يكون هناك توازن بين ما يتطلبه سوق العمل من خبرات وقدرات، وبين ما يتم تزويده للأطفال في المراحل التعليمية، باعتبارهم نواة رأس المال البشري في السنوات القادمة.

- ربط التعليم الفني بمتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال خبراء متخصصين يتم الاستعانة بهم، تكون مهمتهم دراسة الخبرات الدولية في التعليم الفني، وتطبيقها في مصر بما يتناسب والحالة المصرية، والعمل على تعديل الصورة الذهنية والثقافة المجتمعية السائدة عن التعليم الفني، وذلك من خلال إزالة الفوارق المجتمعية بين التعليم الثانوي والفني، وهذا الدور يرتبط بمجال عمل وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي.

٣- محور بناء القدرات:

تكمن أهمية هذا المحور في أنه لا بد وأن يتم بالتوازي مع المحور السابق، وتكون مخرجاته هي مدخلات المحور الأول الخاص ببرامج سوق العمل، ويشمل الفئات دون ١٨ عامًا وصولاً إلى ٣٥، لأنه يستهدف بناء قدرات الشباب في كل الأعمار. ويلزم القول هنا إن عملية بناء القدرات ليست بالإجراء السهل، بل هي عملية صعبة تحتاج من الدولة استيعاب وفهم طاقات الشباب المصري، ويمكن اقتراح عدد من الإجراءات في هذا المحور، التي من شأنها أن تساعد في عملية بناء القدرات للشباب:

- الاهتمام بمبادرات رواد الأعمال من الشباب، ورعاية الأفكار والابتكارات الجديدة، من خلال إنشاء كيان حكومي برعاية الدولة تكون مهمته البحث عن الابتكارات الجديدة،

من هيكلة الاقتصاد المصري. وخير من يديرها هم الشباب الذين خضعوا لبرنامج شامل للتدريب بالأكاديمية، علماً بأن الأعداد الهائلة التي سيتم تخرجها لن تكون مؤسسات الرئاسة ومجلس الوزراء والوزارات المختلفة قنوات الاستعانة بهم الوحيدة، فخطة التنمية تحتاجهم في مثل هذه المشروعات، لإمكانية تشغيل المزيد من الشباب ممن سيقومون بالاستعانة بهم حال حصولهم على قروض وبدء نشاطهم التجاري أو الخدمي.

- ضرورة التفكير في دمج الجهات المعنية بكل ما يرتبط بملف تمكين الشباب اقتصادياً في كيان واحد، تكون مهمته دعم فكرة توفير سبل العيش الكريم لفئة الشباب، من حيث التدريب والتشغيل والإسكان، حيث تتعدد الجهات التي تمنح قروضاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، ولكل وزارة مبادرة مختلفة عن الأخرى، بالرغم من صدور قرار بإنشاء جهاز مستقل يكون اختصاصه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذلك يمكن تحقيقه من خلال دمج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة التجارة والصناعة، والقطاعات والإدارات المعنية بتمويل مشروعات الشباب في الوزارات المختلفة، وفي البنك المركزي المصري في كيان واحد (هيئة/ جهاز) على أن يتبع هذا الكيان الجديد في قراراته لرئيس الجمهورية مباشرة، وضرورة أن يكون له فروع بكافة محافظات الجمهورية بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية، بحيث يتم تدريب هؤلاء الشباب بمقر سكنهم بمحافظاتهم، وافتتاح المشروعات التي يتم تدريبهم عليها في محافظاتهم، بما يحقق بالفعل تنمية محلية لهذه المحافظات جنباً إلى جنب مع هدف تمكين هؤلاء الشباب اقتصادياً. وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من مبادرة «مشروعك»، والتي نجحت في تمويل مشروعات للشباب بالمحافظات بشكل لامركزي، وإن كان الحجم الأكبر من تمويلها جاء في محافظة القاهرة. ومثل هذه المبادرات يهدف إلى توفير فرص عمل للشباب في القرى والأحياء والمدن والمراكز بجميع المحافظات، وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الهجرة من القرى إلى المدن، والارتقاء بجودة الحياة في مصر، وترسيخ مفهوم المواطنة، ووضع الشباب على الطريق الصحيح، لتكوين جيل جديد من المستثمرين الشباب.

- إعداد حزمة متكاملة من التمويل والدعم الفني بالإضافة إلى إنشاء مناطق استثمارية وصناعية وتكنولوجية حتى يكون الشباب موفراً للوظائف وليس باحثاً عنها. وتقع مسئولية تنفيذ هذه الآلية على عاتق وزارتي الاستثمار والتجارة والصناعة.

ورعايتها، وتوفير مصادر تمويل لتنفيذها، تشجيعاً للاستثمار في الطاقات الإيجابية للشباب.

- إعداد وإطلاق منصة إلكترونية تكون بوابة الشباب على مستوى الجمهورية لمعرفة كافة البيانات والمعلومات عن كل ما يتعلق بملف الشباب في هذا الكيان الجديد، والذي سيضم تحت إدارته الإجابة عن تساؤلات الشباب حول الحصول على فرص التدريب، والتشغيل، وكل ما تعلنه الحكومة من مشروعات إسكان جديدة.. وغيرها. والهدف من هذه الخطوة أن يكون هناك منفذ إلكتروني يربط ما بين الشباب والدولة، بحيث يمكن من خلاله التوصل لما يدور في عقول الشباب، ومحاوله تحقيق حالة من الرضاء لديهم، تتمثل في توفير الحد الأدنى من متطلباتهم وحقوقهم لدى الدولة.

- بناء قدرات العاملين من الشباب بالجهاز الإداري، ضمناً لمساعدة القيادة السياسية في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتفعيل أي مقترحات أو مبادرات من شأنها مساعدة الشباب، ويتم ذلك من خلال تخصيص برنامج مستقل بالأكاديمية الوطنية للشباب، للشباب العاملين والمهنيين بالجهاز الإداري للدولة، من أجل إعدادهم إعداداً يتناسب وطبيعة المرحلة الجديدة، ويساعد في تنفيذ طموحات الدولة المصرية الجديدة.

- تحليل ما يدور في مواقع التواصل الاجتماعي، من جانب وحدات متخصصة في وزارة الشباب والرياضة، ونقل تقاريرها عن التحليل لكل الجهات المعنية، المرتبطة بملف الشباب، لتضمين هذا التحليل في ما يتم اتخاذه من قرارات أو مبادرات أو مشروعات، مما يضيف شعوراً لدى الشباب، بأن الدولة تهتم بما يدور في عقولهم. هذه الخطوة من شأنها أن تحقق مردوداً إيجابياً وصدىً لدى قطاع عريض من الشباب في المدى القريب.

- تصميم مشروع متكامل من جانب الحكومة، تشارك فيه وزارة التضامن الاجتماعي بأجهزتها مع البنك المركزي المصري، وبنك التعمير والإسكان، ووزارة الشباب، يتضمن تمويل شامل للشباب المقبلين على الزواج، لتسهيل التكاليف التي يتحملها الشباب، من خلال المزيد من مشروعات الإسكان المتوسط، مع إمكانية النظر في الاستفادة من مراكز الشباب في هذا الشأن.

وأخيراً تلزم الإشارة لأمر مهم، يكمن في أن هناك تطوراً كبيراً تشهده مصر، بدءاً مع الفترة الرئاسية الأولى، تمثل في استيعاب أهمية الشباب في عملية التنمية، وهم رأس المال البشري، الذي يمثل أكثر من ٦٠٪ من المجتمع، وكذلك الخطوات الجديدة التي بدأتها الدولة في التمكين السياسي والاقتصادي للشباب. ومن خلال الاستمرار في تنفيذ الإجراءات التي تضمنتها المحاور السابقة، يمكن القول إن الفترة الرئاسية الثانية ستشهد المزيد من ثمار هذا التمكين، سيتم ترجمتها في استمرار انخفاض معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كنتيجة لارتفاع معدلات التشغيل والاستثمار في رأس المال البشري.

ورعايتها، وتوفير مصادر تمويل لتنفيذها، تشجيعاً للاستثمار في الطاقات الإيجابية للشباب.

- إعداد وإطلاق منصة إلكترونية تكون بوابة الشباب على مستوى الجمهورية لمعرفة كافة البيانات والمعلومات عن كل ما يتعلق بملف الشباب في هذا الكيان الجديد، والذي سيضم تحت إدارته الإجابة عن تساؤلات الشباب حول الحصول على فرص التدريب، والتشغيل، وكل ما تعلنه الحكومة من مشروعات إسكان جديدة.. وغيرها. والهدف من هذه الخطوة أن يكون هناك منفذ إلكتروني يربط ما بين الشباب والدولة، بحيث يمكن من خلاله التوصل لما يدور في عقول الشباب، ومحاوله تحقيق حالة من الرضاء لديهم، تتمثل في توفير الحد الأدنى من متطلباتهم وحقوقهم لدى الدولة.

- بناء قدرات العاملين من الشباب بالجهاز الإداري، ضمناً لمساعدة القيادة السياسية في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتفعيل أي مقترحات أو مبادرات من شأنها مساعدة الشباب، ويتم ذلك من خلال تخصيص برنامج مستقل بالأكاديمية الوطنية للشباب، للشباب العاملين والمهنيين بالجهاز الإداري للدولة، من أجل إعدادهم إعداداً يتناسب وطبيعة المرحلة الجديدة، ويساعد في تنفيذ طموحات الدولة المصرية الجديدة.

٤- محور التمكين المجتمعي:

لن تثمر جهود التمكين الاقتصادي للشباب دون مرورها بمحور التمكين الاجتماعي، فلا يخفى على أحد حالة الاغتراب التي يعيشها الشباب المصري، والمسافة الواضحة ما بين الدولة من جانب والشباب من جانب آخر، وهذا الأمر ظهر في مثال بسيط حدث الشهر الماضي، تمثل في وفاة الكاتب «أحمد خالد توفيق» والذي أثارته وفاته حالة حزن عميقة لدى قطاع عريض من الشباب، وظهرت الفجوة واضحة في افتقاد الدولة لاهتمامات الشباب الثقافية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على كارثة اجتماعية خطيرة، تتمثل في عدم معرفة الدولة بما يؤثر في عقول وتفكير الشباب، الأمر الذي يعني ضرورة اتخاذ خطوات سريعة في مجال التمكين والمشاركة المجتمعية، ويمكن اقتراح عدد من الإجراءات في هذا الشأن:

- التعاون المستمر مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة في ملف الشباب، من خلال عقد حلقات نقاشية حول مشكلات الشباب المصري، بمشاركة فئات مختلفة من الشباب، وتحديد هذه المشكلات، ومقترحات حلها، وتنفيذها من جانب